

تحقيق

على ابواب الامتحانات الرسمية، تنشط «دكاكين التعليم» التي لم تتوقف يوماً عن تزوير إفادات وترقيم طلاب راسيين وتسجيل آخرين وهميين لقاء مبالغ مالية خيالية وبتبرير من موظفين في وزارة التربية. الحملة التي تبناها وزير التربية السابق الياس بوعصب، عام 2016، لإقفال مدارس خاصة غير مستوفاة للشروط القانونية للتدريس وُندت في مهدها، ولم يحول للمحاسبة أي من المرتكبين، فيما لا حياة لمن تناه في وزارة التربية التي دخلت مرحلة تصريف الاعمال

على خطى «يوزسييف»... ولا حياة لمن تناه في الوزارة

ثانوية «الجوهرة»: طلاب وهميون وترقيم راسيين



الإفادة المزورة بـ 2000 دولار (مروان طحطح)

قالت الحاج

تعمل ضمن شبكة مدارس لتزوير إفادات وترقيم طلاب راسيين لقاء مبالغ مالية يشارك في إدارتها ع. م. اليوم، قبل نحو شهر من موعد الاستحقاق لهذا العام، يخترع السيناريو نفسه لجهة تزوير «ثانوية الجوهرة» للوائح في آخر نيسان بغرض تقديم طلبات الحصول على بطاقات الترشح لامتحانات. وفي الوقائع أنّ المدرسة فتحت أبوابها في العام الدراسي الحالي لطلاب مدرسة ز. ن، وبإشراف السيدة س. م، في إطار الشبكة نفسها، وبناءً على موافقة استثنائية

هناك 245 تلميذاً وهمياً لا يداومون في المدرسة من بينهم 113 طالباً ثانوية

يصبح وزير التربية مضطراً للموافقة والعمل برأي المصلحة. وهنا سمحت الموافقة الاستثنائية لـ«ثانوية الجوهرة» بتسجيل 368 تلميذاً حتى المرحلة المتوسطة، بناءً على مواصفات المبني والملاعب. وفي حين أن العدد الفعلي الذي يداوم في المدرسة هو 268 تلميذاً، يبلغ العدد المسجل على اللوائح المقدمة للوزارة 513 تلميذاً، أي أن هناك 245 تلميذاً وهمياً لا يداومون في المدرسة وموزعون على كل المراحل من بينهم 113 طالباً في المرحلة الثانوية. وهناك نحو 100 طالب سيقدمون

للتشهاد الرسمية. وبشهادة المحلات التجارية والسكان في المنطقة، لا يوجد في المدرسة أي شخص لا يداوم فيها، بل سحبت بطاقة ترخيص المدرسة للمرحلة الابتدائية وأبلغت وزارة الداخلية بإقفالها، دون غيرها من مدارس الشبكة. يشار إلى أنّ «يوزسييف» قدمت يومها لأوحة بـ 450 تلميذاً في آذار 2016، ثم الحققتها بالائحة أخرى بـ 1239 تلميذاً في نيسان 2016، وفي 12 أيار، ارتفع العدد على اللوائح إلى 1539 تلميذاً! ما يعني تسجيل أكثر من ألف طالب في أقل من شهرين.

مدرسة يتابعها ع. م. نفسه، بحسب مصادر من المنطقة التربوية في البقاع، وهنا سجد تلميذة من برجا وتلميذاً من الجنوب وآخر من بيروت مسجلين في طلبها. هكذا، يقوم سيناريو التزوير على إدراج أسماء الطلاب الراسيين على لوائح مدرسة «البيان» والاستحصال على إفادات لهم مصدقة من المنطقة التربوية في البقاع، ثم إدراج أسمائهم على لوائح «ثانوية الجوهرة»، ليجري بعدها تبرير هذه الأسماء لقاء مبالغ مالية تتجاوز ألفي دولار، أي ما يقارب مليون دولار في كل عام لـ 500 طالب! بحسب مصدر مطلع في مصلحة التعليم الخاص، يجري تجميع المستندات وتسجيل الطلاب في مدارس بيروت الوطنية والتوجيهية، في حين أن اللوائح المخالفة تعود إلى مدارس «الأمين فرست سكول» و«البيان-طلبا» و«ثانوية الجوهرة»، «الأخبار» علمت أيضاً أنّ المديره أنهت العام الدراسي في آخر أسبوع من نيسان، بحجة الانتخابات النيابية وحلول شهر رمضان، استبقاً لأي نقاش ولترك عدد الطلاب مبهماً. وفي هذه الحالة سيلازم الطلاب منازلهم ابتداءً من بداية أيار فيما لن يتقاضى المعلمون رواتب الشهر الأخير. وهذا إخبار للنقش المركزي والأمن للتدخل.

قد يكون مفيداً التذكير بأن قصة «يوزسييف» ظهرت إلى العلن مع الشهادة المتوسطة حين أوقف أحد الموظفين المسؤولين عن الامتحانات في الوزارة نحو 200 طلب ترشيح، لكون المدرسة لا تملك ترخيصاً بذلك، وطلب موافقة الوزير قبل التوقيع على مخالفة من هذا النوع، وبعد أخذ وردّ داما أياماً، وجد الطلاب أنفسهم يصلون إلى اليوم الأول من امتحانات البريفيه في 30 أيار 2016 بلا بطاقات ترشيح، تجمع الأهالي أمام المدرسة وراحوا يستجدون وزير التربية آنذاك الياس بوعصب الذي وافق، تحت الضغط، على الإجابة لأبنائهم بتقديم الامتحان. حصل ذلك في ساعة متأخرة من ليل 8 - 9 حزيران 2016 على نيل المنتخبين المدرجة أسمائهم على اسم هذه المدرسة بطاقات ترشيح، على خلفية «ما بدأنا يكون الطلاب ضحايا للتجار، فحسابنا مع المدرسة»، وكانت المغارة يومها أن يمتحن مرشحو هذه المدرسة وعددهم 131 تلميذاً في مركز واحد، بعدما خصصت لهم أماكن في آخر بقعة.

بعدما سحب بوعصب ترخيص المدرسة للمرحلة الابتدائية وأبلغت وزارة الداخلية بإقفالها، دون غيرها من مدارس الشبكة. يشار إلى أنّ «يوزسييف» قدمت يومها لأوحة بـ 450 تلميذاً في آذار 2016، ثم الحققتها بالائحة أخرى بـ 1239 تلميذاً في نيسان 2016، وفي 12 أيار، ارتفع العدد على اللوائح إلى 1539 تلميذاً! ما يعني تسجيل أكثر من ألف طالب في أقل من شهرين.

تقرير

المستشفيات الحكومية الإقفال مستمر

مصادر الهيئة تؤكد أنّ الحكومة أعطت منذ فترة موافقة مبدئية على جداول رواتبهم، وأحالت الملف إلى مجلس الخدمة المدنية لإبداء الرأي. علماً أنه ليست للمجلس صلاحية التدقيق في طبيعة الجداول، «باعتراف المجلس نفسه الذي ذكر في رده على الحكومة مسألة عدم اختصاصه في كيفية احتساب الجداول والرواتب واكتفى بإعطاء ملاحظات شكلية». وبعد ردّ مجلس الخدمة المدنية، أحالت الحكومة الملف إلى وزارتي الصحة والمالية، بوصفهما الجهتين «الوصيتين» على قطاع المستشفيات.

العضو في الهيئة التأسيسية لنقابة عاملي المستشفيات الحكومية في لبنان سامر ززال أوضح لـ«الأخبار» أنّ هناك تناقشاً بين أقوال الموظفين في وزارتي الوصاية، «ففيما يقول الموظفون المعنيون في وزارة الصحة إنهم أحالوا الجداول إلى وزارة المالية لإقرارها، يؤكد الموظفون المعنيون في وزارة المالية أنهم لم يحصلوا بعد على الجداول ولم يطلعوا عليها».

بيان الهيئة أشار إلى أنّ عاملي المستشفيات «لم يعودوا ينفقون بموظفي الوصاية، وزارات الوصاية (وزارتي المالية والصحة) وصار جليلاً لنا بأنهم أول المتأخرين على مستخدمين ومتعاقدني وأجراء المستشفيات الحكومية خصوصاً»، لافتاً إلى أنّ وزير الصحة المال أتركاً مصير 4500 عائلة متعلقة بمزاجية وعنصرية هؤلاء الموظفين الذين حصلوا مسبقاً على حقوقهم». بحسب المصادر، يجد الموظفون، في ظل هذا الواقع، أنّ ملفهم «ضائع» بين وزارتي المال والصحة، ومع انتهاء ولاية مجلس النيابي في العشرين من الشهر الجاري واستقالة الحكومة وتحولها تالياً إلى تصريف الأعمال، يخشى هؤلاء من المزيد من المماطلة في ملفهم، لذلك يجدون في التصعيد وسيلة للحدّ من المماطلة في البت في ملفهم.

من جهته، أكد مصدر في المكتب الإعلامي لوزير الصحة عثمان حصاباني لـ«الأخبار» أنّ الملف لم يعد في يد الوزارة التي أحالت الجداول إلى وزارة المال، «الملف لا يزال في عهدة الأخيرة».

الموظفون دعوا المواطنين إلى عدم التوجه إلى المستشفيات الحكومية، وطلبوا من الصليب الأحمر اللبناني وكافة المؤسسات والهيئات الأخرى «عدم نقل أي مرضى أو حالات إلى المستشفيات الحكومية لأننا سنعتذر عن عدم إستقبالها».

يدخل الاضراب المفتوح للموظفين والعاملين والاجراء في 29 مستشفى حكومياً يومه الثاني اليوم، احتجاجاً على عدم إقرار سلسلة الرتب والرواتب الخاصة بهم، وعلى المماطلة في بت ملفهم منذ أكثر من ستة أشهر

هديك ضرور

لليوم الثاني على التوالي، بواصل نحو 29 مستشفى حكومياً إغلاق أبوابها أمام المرضى. أكثر من 4500 موظف وموظفة في هذه المستشفيات قرروا إقفال الطوارئ والعيادات الخارجية والمختبرات والإمتناع عن استقبال المرضى الجدد، احتجاجاً على «عدم إيفاء المعنيين بوعودهم وعدم إعطائهم حقوقهم عشية الانتخابات النيابية»، وفق ما جاء في بيان «الهيئة التأسيسية لنقابة عاملي المستشفيات الحكومية في لبنان»، السبت الماضي، ونطالب هؤلاء، منذ أكثر من ستة أشهر، بالإستفادة من سلسلة الرتب والرواتب ويشكون المماطلة في تلبية مطالبهم.

وفيما كان من المنتظر أن يخلص الإجماع الذي عُقد، أمس، في وزارة الصحة بين مسؤولين في الوزارة وممثلين عن العاملين إلى حلّ، خرج الموظفون ليعلنوا استمرارهم في الإضراب. وبحسب المعطيات، فإنّ «المفاوضات» لم تنجح إلا في إقناع الموظفين بنقل مكان نظارتهم المقرّر تنفيذها اليوم، من أمام وزارة الصحة إلى ساحة رياض الصلح.



إقفال الطوارئ والعيادات الخارجية واستقبال المرضى الجدد



الاضراب يشكك 4500 موظف، في 29 مستشفى (مروان طحطح)

